مركـــز كارنيـــغي للشـــرق الأوســـط

مؤسســـة كارنيغـــي للســـلام الـــدولي

تعليق على حدث

بيروت 16 حزيران/يونيو، 2009

الولايات المتحدة وقضية الصحراء: جدلية الدعم والتخلّي عن الحليف المغربي بحجة "الشرعية الدولية

د.عبد الرحيم المنار سليمي*

على رغم أن المغرب كان حليفاً استراتيجياً للولايات المتحدة الأميركية أثناء فترة الحرب الباردة وبعدها، إلا أن نزاع الصحراء الغربية لايشغل بال العديد من صناع القرار الأميركيين كما تشغلهم بعض الصراعات الأخرى في العالم. ومقابل ذلك، تظل الولايات المتحدة الأميركية في نظر المغرب أهم فاعل خارجي، واقعي، ومفترض مؤثّر في هذا النزاع.

ويثير مسار السلوك الأميركي في موضوع نزاع الصحراء الغربية طيلة الثلاثين سنة الماضية الملاحظات التالية:

1- لم تنظر الولايات المتحدة الأميركية إلى قضية الصحراء من منظار واحد بل تعددت رؤاها في الموضوع. ذلك أنها اتخذت منذ 1977 موقف الحياد في النزاع، على رغم أن الدبلوماسية الأميركية نفسها هي التي عملت على دفع إسبانيا إلى اتخاذ موقف يلتقي مع مطالب المغرب في استعادة الصحراء والقبول بمعاهدة مدريد التي تخلّت بمقتضاها إسبانيا في العام 1975 عن إدارة الصحراء الغربية لصالح المغرب.

إلا أن هذا الموقف الأميركي المؤيد للمغرب تغيّر مع صعود الديمقراطيين إلى البيت الأبيض في الفترة الأولى من حكم الرئيس كارتر، حيث شهدت العلاقات الأميركية – المغربية في بداية حكمه أزمة وصلت حدتها إلى ذروتها في العام 1978 عندما جمّدت الولايات المتحدة مبيعاتها من السلاح إلى المغرب بحجة أن هذه الأخيرة خرقت القانون الأميركي الذي نصت عليه الاتفاقية العسكرية بين البلدين العام 1960، والتي تمنع استعمال الأسلحة من أصل أميركي خارج الحدود المعترف بها دولياً. وقد عاد الانفراج من جديد العام 1979، حين أعطى كارتر موافقته على استئناف بيع السلاح إلى المغرب، بفعل الضغوط التي مارسها بعض أعضاء الكونغرس الذين كانوا يطلّون على المغرب بصفته حليفاً استراتيجياً خلال الحرب الباردة.

2–عاود عهد الرئيس ريغان الانخراط مع المغرب، وطوّر مقاربة للنزاع في الصحراء باعتباره صراعاً بـــ"الوكالة" يدخل في إطار الحرب الباردة، مصنّفاً جبهة البوليساريو كحليف للاتحاد السوفياتي. وعلى رغم ذلك، تميّزت هذه الفترة بسلوك أميركي يقوم على الحياد الايجابي المتمثّل في دعم المغرب عسكرياً من دون الوصول إلى درجة دعم الموقف السياسي المغربي المتمثّل في الدعوة إلى استفتاء في منتصف الثمانينيات، أوالدفاع عنه أمام المحافل الدولية.

بعد نهاية الحرب الباردة، تراجعت الأهمية الاستراتيجية للمغرب في السياسة الأميركية ومعها التحالفات القديمة. وهذا التحوّل، كان له تأثير على مجرى الاهتمام الأميركي بقضية الصحراء. لكن أهم ماميّز موقف إدارة جورج بوش الأب في بداية التسعينيات هو احتفاظها بموقف الحياد في النزاع ودعوتها علناً إلى إيجاد حل سلمي له.

ويلاحَظ هنا أنه على رغم الدور الذي لعبه المغرب في حرب الخليج بعد تدخّل العراق في الكويت، وهو دور مؤيد للتحالف الدولي، واستعداده خلال هده المرحلة للعب دورالوسيط بين العرب وإسرائيل لإنجاح عملية السلام (وهي خطوات مغربية تهدف في المقابل إلى التأثير على حياد الولايات المتحدة في قضية الصحراء)، فإن الولايات المتحدة أصرّت على أن يظل موضوع الصحراء بين يدي الأمم المتحدة (ذكر جورج بوش في لقائه بالحسن الثاني العام 1991 أن اتخاذ القرار في شأن الصحراء تعود مسؤوليته إلى الأمم المتحدة)، وهو موقف ينطوي على أكثر من تفسير في مرحلة التسعينيات:
فمن جهة، هو يحسّن صورة الولايات المتحدة ويؤكد تمسكها بالشرعية الدولية. ومن جهة أخرى يحدد سياسة الولايات المتحدة في منطقة المغرب العربي بعد نهاية الحرب الباردة، والتي تهدف من خلالها إلى

المحافظة على المغرب كحليف له دور جيو – استراتيجي من دون أن يضر ذلك بمصالحها الاقتصادية في الجزائر.

3- خلال عهدي كلينتون الأول والثاني، استمر الموقف الأميركي المحايد الذي لايعترف بمغربية الصحراء، لكن الذي يدافع في المقابل عن إيجاد حل سلمي للنزاع ترعاه الأمم المتحدة، ليبدأ تحوّل طفيف في السلوك الأميركي في نهاية ولاية كلينتون، وذلك في ضوء احتمال انهيار المساعي الرامية إلى إيجاد حل سلمي في الصحراء، وإمكانية بروز مخاطر تهدد بتجدد العنف على نحو يعرّض مصالح الولايات المتحدة في المنطقة إلى الخطر ويشكّل أيضاً خطراً محتملاً على منطقة جنوب أوروبا.

4- على رغم الدعم المغربي الواضح للولايات المتحدة الأميركية في قضايا التعاون الثنائي خلال فترة حكم جورج دبليو بوش، ظل الموقف السياسي الأميركي المبني على الحياد مستقراً، وإن كانت الولايات المتحدة قد تدخّلت في ملفات أخرى مرتبطة بالمغرب مثل محاولات الوساطة في قضية ليلى في الصراع مع إسبانيا.

ظل موقف الحياد ثابتاً على رغم التطور المفاجئ في موقف الولايات المتحدة من النزاع في الأمم المتحدة في 9 تموز/يوليو 2003، عبر تمرير الإدارة الأميركية لبيان يقضي بدعم خطة بيكر لحل النزاع في الصحراء (إما استقلالية المحافظات الصحراوية ضمن إطار مملكة فيدرالية مجهولة الترسيم الحدودي، أوالقبول بقرار تقسيم الصحراء)، وهو موقف أميركي عابر عاد بعده الرئيس بوش مجدداً إلى التأكيد على أن حل قضية الصحراء لن يُفرض على المغرب بسبب حساسية الملف في سياسته الداخلية. موقف بوش هذا يعود في جوهره إلى استراتيجية شن الحرب على الإرهاب الدولي، إذ أن السلوك الأميركي إزاء نزاع الصحراء ارتبط في فترة حكم جورج دابليو بوش بمسألة التعاون المغربي في محاربة الارهاب.

وقد حاول المغرب بدوره توظيف هذا النوع من التعاون، وذلك ببلورة خطاب يستند إلى نوع من التقاطع بين تسوية قضية الصحراء ومخاطر انتشار الجماعات الإرهابية في صحراء شمال إفريقيا. لكن هذا الخطاب ظل محدوداً لكون أطراف الصراع في ملف الصحراء (المغرب والجزائر) وجدا نفسيهما متساويين من حيث درجة انخراطهما في السياسة الأميركية لمحاربة الإرهاب، لابل مدفوعين أحياناً تحت

الضغط الأميركي إلى تبادل المعلومات حول موضوع الإرهاب وانتقال الإرهابيين، خاصة بعد الإعلان عن ميلاد تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

وواقع الأمر أنه يمكن تحليل السياسة الأميركية الراهنة تجاه قضية الصحراء من خلال مقارنة مواقف كل من الإدارة والكونغرس الأميركيين. ذلك أن إدراك هذه المواقف من داخل المؤسستين يسمح لنا بقياس درجة أهمية ملف الصحراء المغربية بالنسبة إلى الولايات المتحدة.
موقف الكونغرس ليس موحّداً تجاه قضية الصحراء، إذ هناك مؤيدون للمغرب بنوا حججهم على العلاقات التاريخية وعلى الحرب على الإرهاب وقضية الشرق الأوسط والتطور الديمقراطي داخل المغرب.

مقابل هذا التأييد، هناك مواقف معارضة للمغرب على قاعدة مبدأ تقرير المصير للشعب الصحراوي، وانتهاكات المغرب لحقوق الإنسان في الصحراء، فضلاً عن رفض البعض استغلال المغرب لثروات الصحراء الغربية، واعتبار العلاقات التاريخية بين البلدين مجرّد جزء من صفحة الماضي. بالإضافة إلى هذا التباين، هناك مواقف شبه محايدة تميل إلى النظر إلى قضية الصحراء في بعدها الإقليمي أكثر من معالجة القضية كأزمة بين جبهة البوليساريو والمغرب. ويظهر في السنوات الأخيرة انقسام واضح في الكونغرس بين المدافعين عن الحكم الذاتي والمدافعين عن تقرير المصير.

أما المؤسسة الثانية، التي هي الإدارة الأميركية، فقد انتقلت في السنوات الأخيرة (في عهد جورج دبليو بوش) في مرحلة أولى إلى الضغط حين هدّد جون بولتون، السفير الأمريكي السابق لدى الأمم المتحدة، بسحب البعثة الدولية من الصحراء لابل وصلت إدارة بوش الابن الأولى إلى حد تداول مسألة نقل الملف من الفصل السادس للميثاق إلى الفصل السابع الذي تترتب عليه مسؤوليات جزائية خطيرة في حالة رفض مقتضياته، لتعود الإدارة الأميركية في مرحلة ثانية إلى لغة الحياد المدعوم بخطاب الشرعية الدولية، متجاوزة بذلك مرحلة الضغط. ويفسّر هذا التناقض والغموض في الموقف الأميركي باختيار اللعب على مسافة لاتقلق ولاترضي الشريكين والحليفين الاستراتيجيين لأميركا، بدرجات متفاوتة، في المنطقة، واللذين هما في الوقت نفسه طرفي الصراع (المغرب والجزائر). إن الولايات المتحدة كعضو في مجلس الأمن كثيراً ماتعبّر عن موقفها حول النزاع من داخل الأمم المتحدة عبر دفع المنظمة الدولية إلى التواجد الدائم واللامحدود في المنطقة من خلال ممارسة وظيفة "الشرطي السياحي".

موقف الحياد هذا يفسّر بكون مصالح الولايات المتحدة في المغرب مختلفة عن مصالحها في الجزائر. فالمغرب في السياسة الأميركية حليف يعود إلى زمن الحرب الباردة، وهو يشكّل حالياً مدخلاً جيو – استراتيجياً للولايات المتحدة في جنوب أوروبا وإفريقيا، كما يشكّل مدخلاً سياسياً إلى العالم العربي يُستعمل كحقل تجارب في مجال إصلاح وبناء المعادلات الديمقراطية في المنطقة. أما الجزائر، فهي اكتشاف اقتصادي جديد للولايات المتحدة في شمال إفريقيا تعود لفترة مابعد الحرب الباردة، كما هي سوق استثماري مستقبلي وحقل للصراع الاقتصادي مع بقايا أطراف الحرب الباردة في المنطقة (الصين).

هذه الاستنتاجات تُظهر الحقيقة بأن نزاع الصحراء هو من النزاعات التي تم التخلّي عنها دولياً. ويبدو أن منطقة المغرب العربي لم تنضج فيها التناقضات بشكل كافٍ كي تتحول إلى منطقة تنافس حقيقي بين الولايات المتحدة والأوروبيين (فرنسا وإسبانيا خاصة)، الذين يبدون فهماً أعمق للمنطقة ولطبيعة النزاع. وتوضح بعض المؤشّرات الأولى للسياسة الأميركية الجديدة (بداية حكم أوباما) أن ملف نزاع الصحراء سيكون محورالنقاش المرتبط بالشرعية الدولية الصارمة، مما ينبئ بمخاطر كبرى مرتبطة بهذا النزاع وبإمكانية تداعياته على منطقة المغرب العربي التي بدأت تعود إليها أجواء الحرب الباردة بعد قطع العلاقات بين المغرب وفنزويلا بسبب قضية الصحراء، والتصريحات الإيرانية بعد الأزمة الدبلوماسية المغربية – الإيرانية الأخيرة والتي بدأت تلوّح فيها بإمكانية العودة إلى دعم البوليساريو.

***: أستاذ العلوم السياسية في جامعة محمد الخامس المغرب**

المراجع المعتمد عليها:

- جلسات الكونغرس الأميركي حول قضية الصحراء
- تقارير ووثائق: التقرير الاستراتيجي العربي 2002 – 2003، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية القاهرة
- التقرير الاستراتيجي العربي 2006 – 2007، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية القاهرة
- التقرير الاستراتيجي للمغرب 2001 – 2002، مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية، المغرب

Etudes internationales – politique étrangère